

الطبيعة الخاصة لترخيص برمجيات الحاسب ذات المصدر المفتوح

محمد حسن عبد الله (*)

عامر الناصري (*)

الملخص تتناول هذه الدراسة ظاهرة برامج الحاسب ذات المصدر المفتوح في الوطن العربي، وما تثيره هذه الظاهرة من إشكاليات قانونية واقتصادية على مستوى الابتكار والتطوير والتوزيع والاستخدام؛ حيث أوضحت الدراسة الجوانب القانونية للظاهرة، ومدى توافقها واختلافها مع الأنظمة القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية (قانون حق المؤلف وبراءة الاختراع والمعلومات غير المفصح عنها). وتوصلت الدراسة إلى أنها ظاهرة جديدة بالتبني والتشجيع، نظراً لفوائدها الجمة في تشجيع الإبداع في مجال تكنولوجيا المعلومات، ونشر المعرفة، والحد من الاحتكار الذي تمارسه كبرى الشركات العاملة في هذا المجال.

الكلمات الأساسية: برمجيات الحاسب الآلي، المصدر المفتوح، حقوق ملكية فكرية.

The Special Nature of the Licensure for the Open-source Computer Programs

Mohammed H. Abdullah
Amer AL-Nassiri

Abstract: This study investigates the phenomenon of the open-source computer programs in the Arab world, together with the accompanying legal and economic problems at the levels of innovation, development, distribution, and usage. In this framework, the study has shed light on the legal aspects of this phenomenon, and the extent of its compatibility or incompatibility with the legal systems designed to protect intellectual property (the Author's Rights, Patent, and Undisclosed Information Law). The study has concluded that this phenomenon is worthy of adoption and encouragement in view of its many benefits. These benefits include the encouragement of innovation in the area of information technology, the dissemination of knowledge, and the containment of the monopoly exercised by the more prominent companies operating in this field.

Keywords: computer program, copy write, open source computer program.

(*) كلية القانون، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، mohd2has@yahoo.com

(*) كلية تكنولوجيا المعلومات، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، amernassiri@yahoo.com

تمهيد وتقسيم:

بات من العلوم بالضرورة في حياتنا المعاصرة العلم بوظائف وأهمية الحاسب، حيث لا يخلو بيت أو مؤسسة أو وسائل مختلفة منه في كل مناحي الحياة، بداية من المدرسة وليس انتهاء بمركبة الفضاء.

ويوصف الحاسب بأنه آلة كلية أو شاملة universal machine تخالف الآلات التقليدية التي تقوم بما صممت للقيام به من مهام ولا تتجاوزها إلى غيرها، غير أن تكنولوجيا الحاسب بشقيها: العتاد hardware والبرمجيات software، صنعت ثورة جديدة في التطور التكنولوجي أصبحت به البرمجيات تشكل الجزء المتغير من الحاسب والعتاد هو الجزء الثابت فيه. فالبرنامج الذي يلحق بعتاد الحاسب، يتيح له القيام بأداء المهمة التي صمم البرنامج لأجلها، فيصبح الحاسب مع تعدد البرمجيات التي يحتويها آلة متعددة الأغراض أو كلية.

ومنذ بدايات ظهور الحاسب بشقيه في منتصف القرن الفائت وتكنولوجيا البرمجة في تطور مستمر، جعلت من استخدام البرمجيات، ارتباطا بعتاد الحاسب، في مختلف جوانب النشاط الإنساني من التعدد والتنوع بحيث يصعب حصره وملاحقته.

واستقر الأمر في مختلف الأنظمة القانونية على حماية البرمجيات بقانون حق المؤلف وأصبحت تخضع للأحكام القانونية التي تطبق على الصناعات الأدبية، بالإضافة إلى أحكام خاصة تناسب الطبيعة التقنية والوظيفية للبرمجيات تم إدراجها في هذه القوانين.

وتنطلق الدراسات، التي بحثت مسألة دواعي الحماية القانونية للبرمجيات، من ضرورة حماية الإنفاق المالي الهائل، والجهد الذهني الشاق، والوقت الطويل المبذول في إنتاج البرمجيات^(١).

ويرى بعض الفقه^(٢) إن حماية هذه الاستثمارات والجهود الهائلة، لا ينطلق من رؤية رأسمالية تنحاز لصالح الشركات الكبرى والدول المتقدمة في صناعة البرمجيات، على حساب الدول النامية والدول السائرة في طريق النمو والمستهلكة لها، وإنما تستهدف تدعيم هذه الصناعة من جانب حتى تحقق ازدهارها المأمول، والمساهمة في تسويق البرمجيات بأسعار معقولة، حيث أن القرصنة وانتهاك حقوق المنتجين سوف يؤدي إلى رفع أسعار البرمجيات، لتحقيق العوائد المناسبة للتكاليف الضخمة المبذولة، مع ضمان تحقيق معدل ما من الأرباح.

وتسهم الحماية القانونية- من جانب آخر- في تشجيع الدول السائرة إلى طريق النمو على خوض غمار هذه الصناعة الواعدة، والتي من خصائصها تحقيق العوائد السريعة والهائلة متى توفرت لها الحماية الكافية التي تقيها عبث القرصنة والناسخين بغير حق.

ويشير بعض الاقتصاديين وفقهاء القانون إلى جانب آخر لمسألة الحماية القانونية^(٣)، وهي أن الحماية القانونية المتشددة، تسهم في تشديد قبضة الشركات المحتكرة لصناعة البرمجيات وتعود عليها بعوائد هائلة وفي فترات قياسية^(٤). لاسيما وأن البرمجيات تتسم بطبيعة احتكارية، نظرا لحاجتها للتوافق مع خصائص العتاد السائد وخصائص البرمجيات التي تستخدم معها، بحيث يصبح الحديث عن حرية الإبداع والابتكار والتنافس في مجال البرمجة محض وهم، نظرا لسيطرة شركات كبرى محدودة على هذه الصناعة في العالم^(٥).

ويذهب البعض^(٦) أبعد من ذلك بقولهم، أن الحماية التي تقدمها أنظمة الملكية الفكرية للبرمجيات ليست مرغوبة، حيث وأن التطور في مجال البرمجة كان وليد جهود البحث العلمي المدعومة من الحكومات. وتطورت هذه الصناعة في المجال الأكاديمي بداية وليس في نطاق السوق، وأن من شأن حماية أنظمة الملكية الفكرية للبرمجيات أن تسهم في إشاعة روح الاحتكار والقضاء على التنافس، وغل أيدي الدول السائرة إلى طريق النمو من الحصول على هذه التكنولوجيا بأسعار مناسبة، أو الإسهام في إنتاجها وتطويرها.

وتجد هذه الأفكار تجسيدا لها في حركة برمجيات المصدر المفتوح، والتي أضحت صناعة يعمل فيها أفراد وشركات معروفة تزاحم صناعة البرمجيات القائمة على حقوق الملكية.

حيث تجمع برمجيات المصدر المفتوح في ترخيص استخدامها بين نظام الملكية الفكرية، وتنظيم تعاقدى ذاتي عرف^(٧) يتيح المرخصون باستخدامها برامج المصدر الخاصة بها^(٨)، للمرخص لهم باستخدامها يتصرفون بها في نطاق شروط تعاقدية تواضع عليها مؤسسو حركتي البرمجيات الحرة والمصدر المفتوح^(٩).

إن هذا المنهج الحر في الابتكار والتطوير والتوزيع، يثير جدلا في الأوساط القانونية وغيرها حول طبيعته وإلزاميته وملاءمته مع ما هو معلن ومتوافق من حماية نظام الملكية الفكرية، ويخلق علاقات ومصالح متعارضة بين القائمين على تبني هذين النمطين في ابتكار البرمجيات ونشرها.

ونظرا لخلو المكتبة العربية من دراسة قانونية لهذه الظاهرة رأينا تسليط الضوء عليها ومحاولة بحث الشروط التي ينص عليها هذا الترخيص ومدى توافقه أو اختلافه مع أحكام قانون حق المؤلف.

وعليه نرى تقسيم البحث إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول ماهية تنظيم برمجيات المصدر المفتوح، والطبيعة القانونية لتنظيم المصدر المفتوح (مبحث ثان).

المبحث الأول: ماهية تنظيم برمجيات المصدر المفتوح

يعد التنظيم الخاص باستخدام برمجيات المصدر المفتوح، في حقيقته، توجهها نحو إضعاف الحماية القانونية الاستثنائية لتحقيق أهداف مغايرة لها، من حيث تقديم مصلحة الجماعة بإشاعة روح الحرية والتعاون في الإبداع الفكري على المصلحة المالية للشخص المبدع طبيعيا كان أم معنويا. وهو ما أثار حفيظة الشركات الكبرى القائمة على إنتاج البرمجيات والتي تسعى لاحتكار هذه الصناعة الجديدة ولذلك نرى أن أساتذة القانون والاقتصاد منقسمون على أنفسهم بين مؤيد ومعارض لهذا التنظيم الجديد.

نتناول مفهوم نموذج برمجيات المصدر المفتوح (مطلب أول) وموقف المؤيدين والمعارضين له (مطلب ثان).

المطلب الأول: مفهوم نموذج برمجيات المصدر المفتوح

سوف نبحت هذا المطلب المقصود بنموذج برمجيات المصدر المفتوح من خلال الوقوف على التعريفات الواردة في الدراسات التي بين أيدينا، والتثبت من مدى توافق هذه التعريفات مع طبيعة هذا التنظيم الخاص لاستعمال البرمجيات الحرة أو ذات المصدر المفتوح، خاصة وأن هذا المنهج الحر لم يعد قاصرا على ابتكار توزيع برمجيات الحاسب، وإنما يشمل الابتكار الفكري العلمي في مجالات متعددة. وارتأينا الوقوف على العوامل الموضوعية التي ساهمت وشجعت على وجود هذه الظاهرة.

وعليه نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول تعريف برمجيات المصدر المفتوح في (الفرع الأول) والدوافع الاجتماعية والاقتصادية لظهوره في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف نموذج برمجيات المصدر المفتوح:

يتفاوت تعريف نموذج البرنامج الحر أو المصدر المفتوح-ضيقا وتوسعا- بين النظر إليه: بوصفه أسلوبا لابتكار البرمجيات وتوزيعها^(١٠). وبين اعتباره منهجا شاملا في إدارة الإبداع العلمي والتكنولوجي والفكري بوجه عام ونشره وتعميمه. وهو أكثر شيوعا في حقل ابتكار البرمجيات من حيث إتاحة برنامج المصدر- وهو الصيغة المقروءة إنسانيا من برنامج الحاسب- للجمهور مع التخفيف أو الاستبعاد لقيود الملكية الفكرية^(١١).

إن نموذج المصدر المفتوح يعد تنظيماً تعاقدياً اجتماعياً يتيح استخدام وتوزيع وتطوير البرمجيات بحرية كاملة، لا ينتقص منها غير قيد وحيد ينبغي أن يخضع له كل مستخدم لبرنامج حر وهو: عدم محاولة الاستئثار بهذه الحقوق وإعاقة انتقالها للآخرين. ويسمى هذا التنظيم لدى حركة البرمجيات الحرة بالترخيص الشعبي العام (GPL) General Public License ويشار إليه بوصفه تنظيماً مضاداً للتنظيم القانوني لحق المؤلف للبرمجيات باصطلاح "كوبي ليفت copyleft"^(١٣). وهو المفهوم الذي وضعته حركة البرمجيات الحرة للتعبير عن منهجها في جعل البرنامج، أو أي مصنف آخر خالياً من الحقوق الاستثنائية. وأن تكون كل النسخ المعدلة والمشتقة منه خالية أيضاً منها^(١٣).

والبرمجيات الحرة أو ذات المصدر المفتوح، لا يقصد بها أنها غير تجارية، فهي يمكن أن تكون محلاً للاستخدام والاستغلال التجاري، فهذا النهج لا يدعو على الإطلاق إلى جعل الإبداع مجانياً^(١٤)، ولكن يدعو إلى إبداع يحق لصاحبه تسويقه وبيعه وتحقيق عائد من ورائه، ولكن على نحو يتيح للآخرين الإطلاع على مصدره، وإعادة تغييره والإضافة إليه والحذف فيه، دون أن ينجم عن ذلك أي مسؤولية قانونية.

الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لظهور نموذج المصدر المفتوح:

عند البحث عن جذور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي أدت إلى ظهور منهج أو حركة برمجيات المصدر المفتوح، يشير البعض إلى أنها تستمد جذورها من الفكر الاشتراكي^(١٥).

بينما يرى البعض الآخر^(١٦)، إن حركة برمجيات المصدر المفتوح هي صدى لحركة اجتماعية فكرية نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل على الاحتكارات الكبرى المهيمنة على الكثير من القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات.

ويرى فريق ثالث إن الأساس الفكري للمصادر المفتوحة نابع من طبيعة المنهج العلمي ذاته، حيث أن العلم يعد بطبيعته منهجاً مفتوح المصدر في فرضياته ونتائجه^(١٧) التي ينبغي أن تكون متاحة لكل عالم وباحث حتى يضيف الجديد الذي تستمر به رحلة العلم والتقدم في الحياة الإنسانية.

ويمكن القول إن دوافع حركة البرمجيات الحرة أو المصدر المفتوح كامنة فيما تقدم ذكره من حيثيات. فهي حركة دعا إليها علماء يرفضون روح الاحتكار والاستئثار، ولا يعيبهم أن تتفق أفكارهم مع المذهب الاشتراكي الذي يدعو إلى المشاركة في الإنتاج والإبداع وكذلك المشاركة في عوائدهما. فإن كنا لا نسعى إلى تقييم فلسفي أو أخلاقي لدعاوى هذه الحركة أو المنهج في الإبداع التكنولوجي، وإنما يقتصر المقام بنا على محاولة اكتشاف المشكلات القانونية التي يثيرها هذا المنهج في ابتكار البرمجيات وفي علاقتها بالبرمجيات المبتكرة على أساس استئثار حقوق الملكية فيها، بيد أننا نؤيد هذا المنهج لأهميته البالغة للدول السائرة على طريق النمو لمجابهة الهيمنة الاحتكارية للدول الصناعية المتقدمة على التكنولوجيا ومنتجاتها^(١٨).

المطلب الثاني: مواقف المؤيدين والمعارضين لها

نتناول بداية موقف المؤيدين لبرمجيات المصدر المفتوح (فرع أول). ثم موقف المعارضين لها (فرع ثان). ثم نختم برأي الباحثين.

الفرع الأول: الموقف المؤيد لبرمجيات المصدر المفتوح:

سبق الإشارة إلى إن حركة البرمجيات المفتوحة المصدر ليست طيفا واحداً، ولكنها تجمع منهجين أساسيين هما: منهج البرمجيات الحرة ومنهج مبادرة المصدر المفتوح. ولكننا سنحاول إجمال ما هو متفق عليه بينهما من الأفكار والمواقف. فالتفصيل في رؤى وأساليب عمل الحركتين ليست هذه الدراسة محلها، وإنما سنجمل ما يعيننا من حجج أساسية تؤيد منهج المصدر المفتوح أو الحر،

والتي تدل على ما يميز هذا المنهج، ويكسبه أهميته وانتشاره إزاء منهج الانغلاق والاحتكار الذي يميز برمجيات المصدر المغلق المحمية بنظام الملكية الفكرية.

ويمكن إجمال حجج الفريق المؤيد لبرمجيات المفتوح في الآتي:

١- إشاعة روح التعاون في مجال ابتكار ونشر البرمجيات.

٢- تفوق وانتشار برمجيات المصدر المفتوح.

ونتناول هاتين الحجبتين على التوالي:

١- إشاعة روح التعاون في مجال ابتكار ونشر البرمجيات: يرى بعض مؤيدي منهج برمجيات المصدر المفتوح فيه "منهجاً في عملية التنمية المعلوماتية الشاملة، والإبداع الحر، وآلية رحبة لناهضة الهيمنة والاحتكار. وليس مجرد صراع تجاري بين منتجات" (١٩). فقد أدى ظهور شبكة الإنترنت إلى الانتشار الواسع لمنهج برمجيات المصدر المفتوح، نظراً لأنها أكبر شبكة معلومات مفتوحة في العالم، حيث قدمت لهذا المنهج البيئة المناسبة للانطلاق والتنفيذ العملي على مستوى العالم (٢٠). وهو أسلوب لكسر احتكار المعرفة والتكنولوجيا التي يمارسها محتكرو صناعة البرمجيات المحمية بنظام الملكية الفكرية. فأهم ما يميز برمجيات المصدر المفتوح، هو إتاحتها للإبداع والمعرفة الكامنة في البرنامج، والتي تقف وراء ابتكاره وخلقه لجمهور المستخدمين، ولكل الساعين للانتفاع بهذه المعرفة التكنولوجية، وهو الأمر الذي يبشر بعصر جديد تضعف فيه قبضة احتكار المعرفة التكنولوجية (٢١). ويعترض مؤيدو نموذج المصدر المفتوح على الحجة الاقتصادية التقليدية، التي يتمسك بها معارضو نموذج المصدر المفتوح، والقائلة بأن الناس لا يندفعون للعمل والإبداع إلا بدواعي المصالح الاقتصادية، فأبداع البرمجيات في طبيعته يعد ملكية ناشئة عن مجموعة مترابطة من المبتكرين، وهذا الترابط في الابتكار يسهم في إشاعة روح التعاون والعطاء (٢٢).

٢- تفوق وانتشار برمجيات المصدر المفتوح: تكتسب البرمجيات المفتوحة شعبية متزايدة، ليس بسبب تحررها من أية مسئولية وانفتاحها على المستخدمين، ولكن أيضاً بسبب جودتها (٢٣)، حيث يشترك الكثير من المبرمجين في الإسهام المستمر في تطويرها وترقيتها على شبكة الإنترنت، وأصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات تعتمد بشكل كبير على هذه البرمجيات (٢٤). ويرى مؤيدو البرمجيات المفتوحة، إن نجاحها وازدهارها يقدم دليلاً قوياً على عدم الحاجة للحماية التي يقدمها نظام الملكية الفكرية. فهم يرون أن منافع التعاون تفوق المصالح الاقتصادية المفقودة (٢٥). وقد أدى نجاح البرمجيات مفتوحة المصدر إلى ظهور وتنامي حركة اجتماعية نشطة بدأت تجتذب بعض فقهاء القانون في أمريكا وأوروبا تنادي بدعم ونشر نموذج "البرمجيات ذات المصدر المفتوح" كبديل فعال للتنظيم القانوني للبرمجيات بنظام الملكية الفكرية (٢٦).

الفرع الثاني: الموقف المعارض لبرمجيات المصدر المفتوح:

يرد أصحاب الموقف المعارض على مؤيدي برمجيات المصدر المفتوح على النحو التالي:

١- إن روح التعاون التي تشيع في إطار حركة برمجيات المصدر المفتوح، لا يمكنها أن تكون بديلاً كافياً عن آليات السوق، وإن هذا المنهج سوف يخفق في توفير أنواع الحوافز الضرورية لتشجيع الابتكار والتقدم المستمر في تكنولوجيا البرمجيات (٢٧). ويقر معارضو نموذج المصدر المفتوح بأنه يقدم بعض المزايا التي لا تتوافر في النموذج الآخر، أي النموذج القائم على الحماية القانونية الإستثنائية، إلا إن غياب الحوافز الاقتصادية الكافية لكل المبرمجين التي يوفرها الأخير، سيحول دون تلبية كل احتياجات المستهلكين، ولذلك من غير المنطقي تعميم نموذج المصدر المفتوح بشكل قانوني (٢٨).

٢- إن الكثير من الأفكار التي تعتمد عليها حركة البرمجيات المفتوحة، تنم عن نظرات مثالية غير واقعية، بدليل إن بعض المساهمين في ابتكار برمجيات المصدر المفتوح، يعملون على زيادة المشاركة مع

نظرائهم من مبتكري البرمجيات التجارية في مشروعات فعلية، أكثر من التركيز على الأهداف الفلسفية والاجتماعية النهائية لحركة برمجيات المصدر المفتوح^(٢٩).

٣- وأخيرا يرى معارضو برمجيات المصدر المفتوح، إنها تفتقر إلى التوثيق اللازم والذي يتيح اكتشاف أية محاولات لاحقة لاستخدام برنامج المصدر الأصلي والإضافة والاستئثار بهذه الإضافة^(٣٠).

رأي الباحثين:

الأصل أن فكرة الحرية والتنظيم اللبيرالي للمجتمع تستدعي التعايش بين أنماط مختلفة من الإبداع والتنوع في مناهج وأساليب ابتكارها أو استخدامها أو توزيعها. ولا تتوافق مع روح الاحتكار أو الهيمنة لفكر أو منهج أو تنظيم بعينه. ولا تتفق مع أي سعي يهدف إلى منع أو تقييد حرية الإبداع ونشره.

ولكن من جانب آخر تبدوا فكرة مؤيدي برمجيات المصدر المفتوح، بان تنظيم برمجيات المصدر المفتوح هو البديل الملائم للحماية بنظام الملكية الفكرية فكرة غير واقعية، نظرا لأن استبعاد الحماية القانونية للبرمجيات، سوف يفضي إلى شلل كامل لحركة ابتكار البرمجيات. حيث وأن الدوافع الأخلاقية والفكرية لحركة البرمجيات الحرة لا يمكن أن تكون - بحال من الأحوال - بديلا مطلقا ووحيدا عن الحوافز الاقتصادية الضرورية للإبداع والإنتاج. وما نراه هو تغيير الحماية الحالية، والتي كانت واحدة من أسباب ظهور حركة المصدر المفتوح نظرا لإخفاقها في تقديم الحماية الملائمة للبرمجيات وعدم تحقيقها للتوازن المطلوب بين مصلحة المبدع في الحصول على عائد من استغلال إبداعه، يدفعه لمزيد من الإبداع وبين مصلحة المجتمع المتمثلة في نشر المعرفة وازدهارها.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لتنظيم برمجيات المصدر المفتوح

يرى مؤسسو تنظيم برمجيات المصدر المفتوح أنه إذا كانت تكنولوجيا الطباعة قد بررت أو شكلت دافعا قويا لتشريع قانون يحمي حق المؤلف، نظرا لتيسيرها عملية الابتكار والتوزيع للمصنفات الفكرية، غير أنها لم تحرم الجمهور من حرية الاطلاع على هذه المصنفات.

ولما كانت تكنولوجيا المعلومات الرقمية أكثر تيسيرا لحفظ ونسخ وتوزيع المصنفات، فإن ذلك ادعى لتيسير الإطلاع عليها. ويرون أن نسخ البرمجيات لا يحرم صاحبها من حيازتها نهائيا من جانب، ومن جانب آخر أن الادعاء بالخسارة المالية الناجمة عن هذا النسخ ليست فعلية، وإنما يمكن أن تتحقق الخسارة إذا تم هذا النسخ بمقابل مالي يذهب لغير المالك.

ويزعمون بأن أحكام القانون وجزاءاته لا تعد معايير مطلقة لتقرير ما هو أخلاقي ويتسم بروح العدل على الدوام وما الذي يتنافى مع مقتضى العقل والعدل والأخلاق، فالجوهرى من وجهة نظرهم أن يعمل المجتمع على تشجيع روح التعاون الطوعي عند مواطنيه.

وعلى الرغم من حجتهم هذه التي توحى وكأن تنظيمهم الخاص يتناقض مع الطبيعة القانونية لأي عقد نشر لمصنف تقليدي كالكتب مثلا، أو مع تراخيص البرمجيات التي يتمسك أصحابها بكافة الحقوق القانونية الممنوحة لهم، فأننا نرى أن الفرق لا يكمن في اختلاف الطبيعة القانونية لترخيص برمجيات المصدر المفتوح عن غيره، وإنما يكمن في التنازل عن مقدار من الحقوق مع بقاء الوصف القانوني للتريخيص باعتباره ترخيصا يركز على أحكام قانون حق المؤلف، ناهيك عن وجود منهجين - كما أسلفنا - في نطاق برمجيات المصدر المفتوح هما حركة البرمجيات الحرة وحركة المصدر المفتوح تختلفان في مقدار الرخص والمزايا التي تمنحها كل منهما للمستخدمين حيث تتميز الأولى بتنظيم تعاقدى ثابت هو الترخيص العمومي، بينما تتميز الثانية بأقل قدر من الرخص والمزايا حيث عملت الكثير من الشركات على تطويعه لأهدافها كما سنلاحظ لاحقا.

ولذلك نرى تناول أوجه الشبه والاختلاف بين الترخيصين وصولاً لتحديد الطبيعة المميزة للتخصيص العمومي بوصفه تنظيمًا ثابتًا لحركة البرمجيات الحرة، وبوصفه الأكثر تعبيرًا عن هذا التنظيم الخاص والتميز الذي يخالف الجهود من تراخيص استغلال حقوق الملكية الفكرية المعهودة.

نتناول أوجه الشبه والاختلاف بين نموذجي البرمجيات الحرة والمصدر المفتوح (مطلب أول) ونتناول شروط الترخيص العمومي (مطلب ثان).

المطلب الأول: أوجه الشبه والاختلاف بين نموذجي البرمجيات الحرة والمصدر المفتوح

سبق القول أن حركة المصدر المفتوح تضم حركتي البرمجيات الحرة وبرمجيات المصدر المفتوح^(٣١) في إطارها واللتين تلتقيان على قواسم مشتركة وتفرق في أخرى، بيد أن ما يجمعها من الخصائص هو ما يميزها عن التراخيص الخاصة ببرمجيات المصدر المغلق التي تخضع لأحكام قوانين حماية الملكية الفكرية بشكل كامل. ولذلك نتناول التمييز بين البرمجيات الحرة وبرمجيات المصدر المفتوح (فرع أول). وأوجه الاختلاف بين تنظيم برمجيات المصدر المفتوح وبرمجيات المصدر المغلق (فرع ثان).

الفرع الأول: التمييز بين البرمجيات الحرة وبرمجيات المصدر المفتوح:

يمكن تصنيف برمجيات المصدر المفتوح أو برمجيات المصدر الحر، طبقاً لشروط الترخيص التي ينظم استخدامها وما يجمعها هو اعتمادها على حريات أربع رئيسية^(٣٢) هي:

١- حرية المستخدم في تشغيل البرنامج لأي غرض كان The freedom to run the program for any purpose.

٢- حرية المستخدم في دراسة كيفية عمل البرنامج وتطويره لاحتياجاته The freedom to study how the program works and adapt it to your needs.

٣- حرية إعادة توزيع البرنامج. The freedom to redistribute copies.

٤ - حرية المستخدم في تحسين البرنامج وإصدار تحسيناته المضافة للجمهور The freedom to improve the program and release your improvements to the public.

ويلاحظ إن بعض مؤيدي برمجيات المصدر المفتوح، على خلاف حركة البرمجيات الحرة يفضلون استخدام تراخيص لا تقيد حقهم في اشتقاق برمجيات جديدة من البرمجيات الأصلية وتوزيعها بأنظمة حماية الملكية الفكرية^(٣٣).

وشكلت هذه المرونة متنفساً للكثير من الشركات التجارية والمطورين على حد سواء والذين لم يكونوا مستعدين للالتزام بجميع شروط اتفاقية الترخيص العمومي GPL في البرمجيات التي يقومون بتطويرها^(٣٤).

فمبادرة المصادر المفتوحة تتيح نشر برمجيات مفتوحة المصدر ضمن اتفاقية ذات شروط أقل صرامة من شروط اتفاقية الترخيص العمومي. وبالتالي فإن البرمجيات الحرة تعتبر مفتوحة المصدر ولكن ليست جميع البرمجيات مفتوحة المصدر بالضرورة برمجيات حرة.

ولتوضيح هذه النقطة فيما يتعلق بالتسمية، فإن أي برنامج يطلق تحت اتفاقية الترخيص العمومي فهو برنامج حر ومفتوح المصدر، أما البرمجيات التي تطلق ضمن أية اتفاقية من الاتفاقيات المعتمدة ضمن مبادرة المصادر المفتوحة فهي برمجيات مفتوحة المصدر ولكنها ليست برمجيات حرة.

ويتميز ترخيص البرمجيات الحرة ونموذجه الأساسي اتفاق الترخيص العمومي GPL عن تراخيص مبادرة المصدر المفتوح، باستخدامه منهج الانفتاح غير المشروط على المستخدمين وتوجهه إلى

المجتمع ككل، مستهدفا المصلحة العامة، بخلاف الأخير الذي يضع نصب عينه المرخص له بالاستخدام كفرد.

حيث يسمح ترخيص برمجيات المصدر المفتوح للمرخص له بتقييد حقوق الآخرين، فعلى سبيل المثال، نلاحظ إن برنامج المصدر يكون متاحا للمرخص له باستخدام البرنامج ابتداء إلا إن الأخير يمكنه بعد إضفاء تعديلاته على البرنامج، أن يعيد توزيعه بتعديلاته، ويحتفظ بنص البرنامج الأصلي لنفسه، مما يعد انتقاصا من حق المستخدمين الآخرين في تطوير البرنامج الأصلي، وفي نفس الوقت يمنح نفسه ميزة تجارية من خلال الاحتفاظ بملكية التعديلات المضافة للبرنامج الأصلي، نظرا لأن الآخرين لا يعلمون كيف كانت عليه حالة البرنامج الأصلي^(٣٥).

بينما يمنع منهج البرمجيات الحرة (ومثاله الأساسي ترخيص GPL) المرخص له من تملك برنامج المصدر، أو الإدعاء بملكية أية إضافات أو تطوير يتم عليه، أي أنه لا يسمح بالإدعاء بأية حقوق استثنائية على البرمجيات المشتقة من البرنامج الأصلي.

حيث تنص ديباجة الترخيص على ضرورة القيود التي تمنع آيا كان من حرمان الآخرين حقوقهم في البرنامج أو مطالبتهم بالتنازل عن هذه الحقوق كما يتم ترجمة هذه الحقوق بالمقابل إلى واجبات أو مسؤوليات تحتم على الآخرين عدم الادعاء أو الاستئثار بأية حقوق متى قاموا بتوزيع نسخ من البرنامج أو قاموا بتعديله^(٣٦).

إن ضمان حرية الجميع وكافة الحقوق لهم على البرنامج يجسدها ترخيص GPL من خلال تقييد الحقوق المقدمة للمرخص له الفردي، وهو عكس ما يعمل ويهدف إليه ترخيص برمجيات المصدر المفتوح التي لا تعمل على تقييد حرية المرخص له الفردي في الاستئثار بالحقوق المكتسبة جراء تعديله وتطويره للبرنامج.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين تنظيم برمجيات المصدر المفتوح وبرمجيات المصدر المغلق:

يكتسب التمييز بين برنامج المصدر وبرنامج الهدف أهميته عند التمييز بين البرمجيات المحمية بحقوق الملكية الفكرية وبرمجيات المصدر المفتوح حيث يتجسد الاختلاف الأساسي بينهما في طريقة ابتكار وتطوير كل منهما وتوزيعه فالبرمجيات التجارية تستخدم حماية نظام الملكية الفكرية لتوزيع البرنامج في صيغة برنامج الهدف العسوية على الفهم إنسانيا والاحتفاظ بالبرنامج في صيغة المصدر سرا وهو المسلك الذي يلقي نقدا شديدا من مؤيدي منهج برمجيات المصدر المفتوح^(٣٧).

ولما كانت حقوق المؤلف في البرنامج والنصوص عليها قانونا محمية، فإنه لا بد من استئذان مؤلف البرنامج للقيام بنسخ أو تعديل أو توزيع البرنامج على خلاف نموذج البرمجيات الحرة أو ذات المصدر المفتوح الذي يسمح بتجاوز هذه الحقوق، حيث أن نسخ وتعديل وتوزيع البرنامج متاح بشروط الترخيص مع السماح بالاطلاع على برنامج المصدر. ويمكن تقاضي مقابلا على توزيع البرنامج باتفاق الأطراف. ويسمح نموذج البرمجيات الحرة (الترخيص العمومي) بابتكار المصنفات المشتقة عن المصنف/ البرنامج الأصلي، ولكن وفق شروط الترخيص نفسه. أما بالنسبة لنموذج المصدر المفتوح فيسمح بالمصنفات المشتقة وفق تراخيص مختلفة.

وعلى خلاف المصنفات الواقعة في الملك العام والتي ينص قانون حق المؤلف بالسماح لأي شخص بنسخ وتعديل وتوزيع المصنف بحرية كاملة غير مشروطة بأية شروط أو بإذن من احد، نجد أن تنظيم برمجيات المصدر المفتوح يقف موقفا وسطا بين حماية حق المؤلف الاستثنائية وبين مشاع المصنفات الواقعة في الملك العام.

ولذلك نتناول جوانب الاختلاف بين تنظيم حماية حق المؤلف الاستثنائية وبين تنظيم المصدر المفتوح في الأتي:

٢- الموقف من المصنفات المشتقة.

٣- تحديد طبيعة الملك العام.

٤- طبيعة ونطاق الحماية.

١- حرية النسخ والتوزيع والتعديل: سبق لنا أن رأينا أن برمجيات المصدر المفتوح، بشكل عام، يتاح نسخها وتعديلها وتوزيعها وفق شروط الترخيص بها دون قيود، بينما يعد نسخ وتوزيع أو تعديل المصنف الفكري، من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها المؤلف، ووحده من يملك الترخيص بهذه الحقوق، والطريقة التي تستخدم بها. ونظرا للطبيعة الاستثنائية لهذه الحقوق، فإن أي نسخ أو توزيع أو تعديل لنسخة من المصنف دون استئذان مؤلفه يعد انتهاكا لحقوقه يعاقب عليه القانون^(٢٨). ويترتب على ذلك إن أفعال النسخ والتوزيع والتعديل، وحدود كل منها، يتطلب ترخيصا حصريا محددًا بها وبالرخص له بهذه الأفعال، ولابد أن يتقيد المرخص له بما هو منصوص عليه في الترخيص، من حدود للأفعال والزمان والمكان والأشخاص. وثمة قيد على حقوق المؤلف في توزيع مصنفه، وهو قيد الاستنفاد Exhaustion بتعبير المشرع الأوروبي أو البيع الأول first sale بتعبير المشرع الأمريكي، والذي يحد من حق المؤلف على نسخة مصنفه، التي اكتسبها الغير بشكل قانوني، حيث يسمح لمن تلقى هذه النسخة، سواء بالبيع أو الإيجار أن يتصرف فيها بأي تصرف قانوني أو مادي دون إذن المؤلف. ويجد تبريره -أي مبدأ الاستنفاد- في ضرورة التمييز بين الإستهلاك بحق المؤلف كحق قانوني بكافة مزاياه، وبين ملكية الشيء للموس الذي يجسد المصنف المحمي بحق المؤلف^(٢٩). ونظرا للسهولة التي يمكن أن تنتسخ بها البرمجيات، وبشكل غير قانوني، دون توافر القدرة على السيطرة على هذا النسخ، نجد أن الاتفاقيات والتشريعات المنظمة لحماية البرمجيات بحق المؤلف قد استثنت البرمجيات من حكم هذا القيد^(٣٠). وخلافا لذلك يسمح الترخيص العمومي بنسخ البرنامج وتوزيعه دون قيود استثنائية.

٢- موقف الترخيص العمومي من الحق على المصنفات المشتقة من المصنف الأصلي: يعطي قانون حق المؤلف الحق في ابتكار مصنفات مشتقة من مصنفات قائمة ومحمية بموجب القانون، متى تمت باستئذان صاحب الحق فيها، ويكون لمن أبتكر المصنف المشتق حقوق كالتالي كانت للمؤلف الأصلي على مصنفه^(٣١)، وهو ما لا يقره نظام الترخيص العمومي، الذي ينكر على المستخدم أن يكون له حقا استثنائية على مصنفه المشتق من البرنامج، الذي يستخدمه، ويفرض عليه إعادة توزيعه بذات الطريقة التي تم التوزيع بها للبرنامج الأصلي. ويرى بعض الفقه^(٣٢) إنها واحدة من عيوب الترخيص العمومي، عدم إمكانية تحديد ما يشكل برنامجا/ مصنفا مشتقا، في نطاق التعديلات المتكررة والنتيجة عن مصادر متعددة قد يصعب ملاحظتها وحصرها. وهذه الصعوبة لها أسبابها المتجذرة في طبيعة البرمجيات ذاتها، والتي تعد في الغالب على أساس برامج وملفات منفردة، والتي تعمل معا لتحقيق النتائج النهائية المرغوبة منها. وتتوافر مكتبات عامة من البرمجيات القياسية المتاحة للاستخدام المجاني عند ابتكار وتطوير البرمجيات. وتعرف مكتبة البرمجيات بأنها: "مجموعة من البرامج الفرعية المستخدمة لابتكار البرمجيات، وتتميز هذه المكتبات بأنها لا تحوي برامج مستقلة، وإنما شفرات مساعدة تزود بعض البرامج المستقلة الأخرى بخدماتها"^(٣٣).

٣- برمجيات المصدر المفتوح والمصنفات الواقعة في الملك العام: إن برمجيات المصدر المفتوح، لا ينطبق عليها وصف المصنفات الواقعة في الملك العام، وذلك بالنظر إلى شروط الترخيص العمومي، والتي تلزم كل من يستخدم ويوزع البرنامج أن لا يدعي عليه حقا من الحقوق، التي ينص عليها قانون حق المؤلف، فنظام برمجيات المصدر المفتوح يضمن الحق في استخدام وتطوير البرنامج، ولكنه لا يمنح لمن يفعل ذلك أية حقوق استثنائية عليها. إن وقوع مصنف ما في الملك العام، يعطي الحق للجميع في استخدامه دون قيود، ولكن متى كان بالإمكان تطويره بشكل مبتكر، فإن قانون حق المؤلف يعطي الحق لصاحب الإضافة المبتكرة في التمتع بكافة الحقوق والمزايا، التي كانت ممنوحة لمؤلف المصنف الأصلي قبل وقوعه في الملك العام. فتتخلى برمجيات المصدر المفتوح، هو ترخيص خاضع لحق المؤلف،

ولذلك على الرغم من الحريات المنوحة من خلاله، إلا إن البرنامج لا يقع في نطاق الملك العام. وقد تبدوا مفارقة أن كلا النظامين نظام حق المؤلف ونظام حق المؤلف الشائع^(٤٤) Copyleft، يعملان على حماية المصدر المفتوح، بإبقائه خارج نطاق الملك العام، حيث يعمل الأول على إبقائه في نطاق استثناء مؤلفه به وبحقوق استخدامه وتوزيعه وتطويره لفترة زمنية، كذلك يعمل نظام حق المؤلف الشائع، على إبقائه خارج نطاق الملك العام، بالحيلولة دون استثناء الغير برنامج المصدر وحقوق الملكية الفكرية عليه، من خلال محاولة تأليف برمجيات مشتقة عنه أو اكتساب أية حقوق من خلال إجراء أية تعديلات عليه ترقى إلى مضاف ابتكار برنامج جديد على أساس البرنامج الأصلي. ويمكننا القول إن تراخيص البرمجيات الحرة تستبقي البرنامج في نطاق مقارب للملك العام^(٤٥) من خلاله يتم الجمع بين حماية حق المؤلف وحماية نظام حق المؤلف الشائع.

٤- طبيعة ونطاق الحماية: يغلب -كما لاحظنا- على تنظيم برمجيات المصدر المفتوح، فكرة المشاركة في الابتكار والاستخدام والتوزيع، بحيث يظل البرنامج مشاعا بين الجميع دون استثناء من طرف ضد أطراف آخرين، على خلاف ما تتسم به حماية قانون حق المؤلف من طبيعة استثنائية، تضمن حماية ضد النسخ وأوجه الاعتداء الأخرى، مع الاحتفاظ بسرية برنامج المصدر، وبذلك تحقق أهدافا عدة لا تجتمع لحماية أي مصنف أو ابتكار آخر، فقانون حق المؤلف يحقق مصلحة مؤلف البرنامج في الحماية الكاملة، دون أن يقع على عاتق مؤلف البرنامج عبء الكشف عن برنامجه، كما هو الحال في قانون براءة الاختراع. ويتيح التمتع بإمكانية حجب برنامج المصدر للمبرمج الاستفادة من حماية الأسرار التجارية، متى توافرت في البرنامج شروط القيمة الاقتصادية، وحمايته المعقولة من إطلاع الغير، إلى جانب سرية^(٤٦)، فتتحقق حماية البرنامج ليس في نطاق برنامج المصدر وبرنامج الهدف، وإنما تمتد الحماية إلى اللوغاريتمات التي صمم البرنامج على أساسها^(٤٧). إن الجمع بين حماية حق المؤلف وحماية الأسرار التجارية، تخلق نظاما منيعا لحماية البرنامج بنظام الملكية الفكرية، لاسيما مع استخدام مؤلفي ومنتجي البرمجيات اتفاقيات الترخيص بالاستخدام أسلوبا لتوزيع البرمجيات عوضا عن البيع أو التأجير النهائي لها. وتعرض هذه الحماية المشددة لنقد شديد، من جانب من الفقه، حيث تتناقض إجراءات الاحتفاظ بسرية برنامج المصدر، مع أهداف قانون حق المؤلف من جانب، ومع الطبيعة التعاونية والتراكمية لابتكار البرمجيات، وحاجتها للتوافقية والتشغيل المتكامل من جانب آخر^(٤٨).

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لترخيص العمومي

يعد ترخيص GPL ترخيصا لحق مؤلف، يتميز بالسماح لمبتكري البرمجيات باستخدام قانون حق المؤلف لحماية برمجياتهم/ مصنقاتهم، ويمنح -من جانب آخر- مستخدمي البرمجيات حرية استخدامها ونسخها وتعديلها وإعادة توزيعها.

نبحث طبيعته القانونية من خلال الشروط الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية الترخيص العمومية (فرع أول) وموقف القضاء منها (فرع ثان).

الفرع الأول: الشروط الأساسية في الترخيص العمومي:

يحتوي الترخيص العمومي GPL على شرطين أساسيين:

أولا: ينبغي على مستخدم البرنامج، أن يضمن توافر صيغة برنامج المصدر للبرنامج، مع أي توزيع للبرنامج.

ثانيا: ينبغي أن يوزع أية مصنقات مشتقة عن البرنامج، طبقا لشروط هذا الترخيص.

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مبدأ حق المؤلف الشائع، هي إن المرخص له أو المستخدم سوف يشرك في استخدام وتطوير البرنامج، وبالمقابل عليه أن يشرك الآخرين في ما أضافه إلى البرنامج، ففكرة المشاركة والإسهام المشترك في تطوير البرنامج، هي الهدف الذي يستهدفه نظام حق المؤلف

الشائع، فمن خلال استخدام نظام حق المؤلف والحقوق الاستثنائية التي يضمنها، يعمل ترخيص حق المؤلف الشائع على فرض فكرة المشاركة كقاعدة ملزمة لكل المرخص لهم، ويحول دون تحويل برنامج حر إلى برنامج استثنائي.

وعند النظر إلى تراخيص استخدام البرمجيات التي يتمسك أصحابها بالحقوق الاستثنائية لحق المؤلف، والتي تنطوي عادة على الشروط النمطية، التي يجري من خلالها توزيع أكثر البرمجيات توزيعاً في السوق، نلاحظ إنها هي الأخرى تنطوي على قيود مثل منع إعادة بيع البرنامج أو تفكيكه، بالرغم من إن قانون حق المؤلف يعطي الحق للحائز الشرعي في تفكيك البرنامج، بيد أن هذه القيود يدعي واضعوها إنها تستند إلى قانون العقد^(٤٩).

ويتيح الترخيص العمومي تلك الرخص للمستخدمين، والتي تنبع من قانون حق المؤلف، أي إن اتفاق الترخيص العمومي يستمد قوته القانونية من قانون حق المؤلف، دون اللجوء إلى قانون العقد، الذي يتيح للمتعاقدين أن يتفقوا على ما لا يخالف قواعد القانون الأمرة.

وهكذا نرى إن الترخيص العمومي هو تنظيم تعاقدية أي ترخيص بحقوق مؤلف، وإن لم يتم صياغته ابتداءً وفق النظام القانوني السائد لحق المؤلف، حيث كان الهدف الأساسي منها هو أن يستخدم مبتكرو البرمجيات هذا الترخيص، كأسلوب لتوزيع برمجياتهم، وأن يتمتع المستخدمون بحرياتهم في استخدام وتطوير البرمجيات.

الفرع الثاني: موقف القضاء من نفاذ الترخيص العمومي:

أول حكم قضائي تناول الترخيص العمومي GPL جاء من محكمة ميونيخ الألمانية في قضية Welte v. Sitecom^(٥٠) والتي قضت بان الترخيص العمومي هو ترخيص حق مؤلف صحيح وملزم قانوناً. the GPL was a valid and enforceable copyright license.

وتتلخص وقائع القضية في أن المدعى عليها شركة ألمانية تابعة لشركة أم أوروبية مقرها هولندا باعت للمدعية وغيرها موصلاً غير شبكي wireless router المسمى WL-122 والذي تحتوي على برنامجين هما: netfilter iptables وهي برمجيات تم تطويرها كبرمجيات مصدر مفتوح على شبكة الإنترنت، ولم تقم بتوزيع برنامج المصدر ولا نسخة من الترخيص معها.

وقد تقدمت المدعية إلى محكمة ميونيخ بطلب أمر تمهيدي a preliminary injunction لتمكينها من برنامج المصدر ونسخة الترخيص، وأصدرت المحكمة أمرها، الذي نص على إلزام المدعى عليها بتوزيع ونسخ البرنامجين، أو جعلهما متاحين للعموم، دون أن تشير إلى ما يقضي به الترخيص العمومي.

وقد أكدت المدعية بأن المؤلف أو من في حكمه، هو من يملك الحق في الإذن بنسخ وتعديل وتوزيع مصنفه المحمي بقانون حق المؤلف، ومتى أختار نموذج الترخيص العمومي كآلية قانونية وحيدة، لنشر وتوزيع مصنفه، فإن من ينسخ أو يعدل أو يوزع البرنامج، لا بد له أن يعمل بمقتضى شروط الترخيص كاملة، وإلا اعتبر انتهاكاً لحق المؤلف، ولأن البرنامجين محل النزاع (نتفلتر وابتيلس) قد نشرا بنموذج الترخيص العمومي وحده، فإن المدعى عليها ملزمة بالعمل بمقتضاه وإلا عدت انتهاكاً لحق المؤلف.

وركزت المحكمة في حكمها على بند النسخ الوارد في القسم الرابع من الترخيص العمومي ورأت صحته وفقاً للقانون الألماني، والذي نص صراحة على عدم صحة أي استخدام أو تعديل أو توزيع للبرنامج بترخيص استخدام جديد، ما لم يكن كل ذلك وفقاً لشروط الترخيص العمومي.

ويعد هذا الحكم نصراً وتأييداً لمنهج الترخيص العمومي، حيث أكد على أن نشر البرنامج بالترخيص العمومي، كآلية ترخيص وحيدة، يقضي بعدم صحة أي نسخ أو تعديل أو توزيع للبرنامج طبقاً لشروط أخرى غير شروط الترخيص العمومي.

لقد ميزت المحكمة بوضوح بين ترخيص استخدام البرنامج بالترخيص العمومي، وبين وضع البرنامج في نطاق الملك العام، وأجمعت هيئة المحكمة على أن شروط الترخيص العمومي لا يقصد بها التنازل عن حق المؤلف والحقوق المرتبطة الأخرى، وإنما على خلاف ذلك في الواقع يستفيد المستخدمون من شروط حق المؤلف لضمان وتحقيق مفاهيمهم عن التطوير والنشر المستمر للبرمجيات.

الختام:

إن اتفاق الترخيص العمومي الذي تتبناه حركة البرمجيات الحرة، يعد دستوراً لهذه الحركة ومصدراً للحقوق والواجبات، التي تنص عليها تراخيص البرمجيات التي تصدر طبقاً له. وإن كان يستمد سلطاته من قانون حق المؤلف الذي يبيح للمؤلف التنازل عن حقوقه المالية، إلا أن التنظيم الذي جاء به وبالحقوق والواجبات التي يشتمل عليها، يعد تنظيماً مغايراً لكل ما يهدف إليه قانون حق المؤلف، من خلال أحكامه المنظمة للحقوق الاستثنائية للمؤلف. فالتنازل عن الحق المالي الذي ينص عليه قانون حق المؤلف وعلى شروطه، إنما هو تنظيم لاستغلال حق المؤلف، يمنحه الحق في احتكار هذا الاستغلال لمدة حياة المؤلف وخمسين عاماً بعد وفاته. بينما الترخيص باستخدام البرنامج طبقاً لشروط الترخيص العمومي، حتى وإن تم بمقابل مادي، فإنه يستنفذ حق المؤلف المالي على مؤلفه بتنازله للغير عن استخدام وتطوير وإعادة توزيع البرنامج بشروط توزيعه الأولى، فيمضي البرنامج في دورة غير متناهية من الاستخدام والتعديل والتوزيع من طرف لآخر.

وجاء تنظيم مبادرة المصدر المفتوح متفقاً مع الحريات الأساسية التي يتيحها الترخيص العمومي ولكنه أعطى الحق في إعداد مصنف مشتق عن المصنف الأصلي أو في إتاحة برنامج المصدر ابتداء للإطلاع والتعديل دون توزيعه أو اكتساب حقوق استثنائية عليه وبذلك تجمع مبادرة المصدر المفتوح بين حماية حق المؤلف الاستثنائية وتأخذ من الترخيص العمومي الأحكام المتعلقة بإتاحة برنامج المصدر للإطلاع وعدم الاحتفاظ به سرا كما يفعل المتمسكون بحماية حق المؤلف الاستثنائية.

وفي الحاليتين نرى أن كلا التنظيمين (البرمجيات الحرة والمبادرة المصدر المفتوح) يجسدان ظاهرة جديدة بالتبني والتشجيع، نظراً لفوائدها الجمّة في تشجيع الإبداع في مجال تكنولوجيا المعلومات، ونشر المعرفة، والحد من الاحتكار الذي تمارسه كبرى الشركات العاملة في هذا المجال.

الهوامش

(١) انظر على سبيل المثال:

Pamela Samuelson, Randall Davis, Mitchell D. Kapor, & J.H. Reichman, A Manifesto Concerning The Legal Protection of Computer Programs, Columbia Law Review. December, 1994. 94 Colum. L. Rev. 2308-2431.p.2312.

Himanshu S. Amin., The Lack of Protection Afforded Software Under The Current Intellectual Property Laws, Copyright (c) 1995 Cleveland State University. Cleveland State Law Review. 1995. Clev. St. L. Rev 43. 19-41. p.20.

حيث يشار إلى إن العائدات السنوية لصناعة البرمجيات تقدر ب ٥٠ مليار دولار. ومع ذلك يشير البعض إلى إن مستوى القرصنة بلغ حداً أنه مع كل نسخة شرعية متداولة ثمة عشر أو أكثر من النسخ غير المشروعة تصاحبها ويشار إلى إن قرصنة البرمجيات تكلف صناعة البرمجيات أكثر من عشر مليار سنوياً.

Ilene Rosenthal, Software Piracy Is A Bigger Problem Than You May Realize, C848 ALI-ABA 323, Apr. 15, 1993, p. 325.

(٢) د. محمد حسام محمود لطفى. الحماية القانونية لبرامج الحاسب الالكتروني. دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. ١٩٨٧. ص ٢٩-٣١.

(٣) ينتقد الأستاذ لورنس ليسيج تشديد القيضة الاحتكارية، للمؤسسات المنتجة للمصنفات الفكرية من خلال تشريع حق المؤلف، وتضاؤل بل وانسحاب مبدأ حرية الثقافة في أمريكا. ويسجل المؤلف إن نظام الملكية الفكرية في نطاق حق المؤلف كان يعمل على تحقيق التوازن بين تقديم الحوافز للأدباء والفنانين وضمان وصول الجمهور إلى هذه المصنفات. ويشير إلى ما عده أحجية غير مفهومة وهي إن التوسع في امتلاك الإنتاج الثقافي لم يكن بهذا القدر في السابق، وفي ذات الوقت لم يسجل التاريخ مسبقاً حالة تقبل محاولات تركيز السلطة للتحكم في استخدام هذا الإنتاج على نحو مطلق كما هو عليه الحال الآن انظر تفصيلاً:

Lawrence Lessig. Free Culture: How Big Media Uses Technology and the Law to Lock Down Culture and Control Creativity. The Penguin Press. New York. 2004.p.12.

(٤) أشار الدكتور محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنظم المعلومات، إلى أن صناعة البرمجيات في مصر تعد من ضمن الصناعات الإستراتيجية، لتمييزها بدورة رأس مال سريعة، وتحقيق قيمة مضافة عالية، بالمقارنة بالصناعات الأخرى حيث تعتبر الفاطرة المحركة للصناعات المتقدمة. كلمة الافتتاح للمؤتمر العلمي الخامس لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات. الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات. القاهرة. تطوير صناعة البرمجيات في مصر. تحرير د. محمد الهادي. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. ٢٠٠٠. ص ١٣

(٥) تسيطر الشركات الأمريكية وحدها على ٧٠% من إنتاج وتوزيع البرمجيات من خلال شركات مايكروسوفت وسن مايكروسايسستم واوراكل وغيرها من كبريات شركات البرمجيات الأمريكية. وبلغت مبيعات البرمجيات للولايات المتحدة وحدها من البرمجيات عام ٢٠٠٣ تريليون و ٣٠٠ مليار بنسبة ٩% من مبيعات الولايات المتحدة.

(٦) يرى الأستاذ مايكل بيرلمان أن قوانين الملكية الفكرية في الحقيقة أساءت أكثر مما أفادت في الترويج لأهدافها المعلنة في تبني الإبداع والتقدم التكنولوجي. بل على العكس، يعتقد أن الوسيلة التي صنعت الرخاء الاقتصادي الذي تتمتع به الولايات المتحدة خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي تم ابتكارها بعيدة عن قوانين الملكية الفكرية، وليس بسببها، حيث أن آخر الاكتشافات التقنية والعلمية كانت مستندة على المعلومات والمعرفة الواقعة في الملك العام.

Michael Perelman. Steal This Idea: Intellectual Property and the Corporate Confiscation of Creativity. Palgrave MacMillan.2004.p.3-7.

(٧) وصفنا هذا التنظيم بالعرفي، لأنه ناشئ عن توافق اجتماعي، جسده جماعات مهنية وحركة اجتماعية، تواضعت عليه واكتسب قوة الإلزام من طبيعته التعاقدية، ومن تواتر تطبيقه وانتشاره بين المنتمين إلى هذه الحركة الاجتماعية الفكرية، وهي حركة برمجيات المصدر المفتوح والبرمجيات الحرة، ولم تنشئه سلطة عامة من حيث تشريعه ونفاذه. ولا يتقيد تطبيق هذا التنظيم الذاتي العرفي بقيود السيادة أو أية اعتبارات قانونية أخرى. فنطاق تطبيقه - في الغالب - هو شبكة الانترنت التي تعد مجالاً افتراضياً مفتوحاً لا تطاله حواجز المكان وحدود الدول وقيد التشريعات.

(٨) تمر برامج الحاسب عند إعدادها تمر بمراحل متعددة من التخطيط والتصميم برموز لغوية يفهما المختصون قبل أن يتم ترجمتها إلى صيغة الكترونية مقرؤة للآلة حيث يسمى البرنامج عند في صيغته اللغوية المقرؤة انسانيا ببرنامج المصدر Source code ويسمى عند تحوله للصيغة الكترونية ببرنامج الهدف Object code.

انظر تفصيلا: د. محمد فهمي طلبة وآخرون. الحاسبات الالكترونية، حاضرها ومستقبلها- موسوعة دلنا للكمبيوتر- مطابع الكتاب المصري الحديث. سنة ١٩٩٢. ص ١٨٧-١٩٧.

(٩) حركة أو منهج برمجيات المصدر المفتوح ليست كلا واحدا، وإنما تتميز في إطارها حركتان ومنهجان، حيث تسمى الأولى: البرمجيات الحرة free software والثانية: برمجيات المصدر المفتوح open source software.

أسس الأولى حركة ومنهجا، ريتشارد ستالمان، حيث طرأت له فكرة المصدر المفتوح، عندما كان يعمل في معهد ماسوسيتش للتقنية. ولم يسمح له بالإطلاع على برنامج المصدر الخاص بأحد البرامج المنظمة لنشاط مختبرات الذكاء الاصطناعي التابعة للمعهد، حيث قادته مشاعر الاستياء إلى التفكير في فكرة المشاركة في ابتكار واستخدام وتطوير البرمجيات. وتختلف مبادرة المصدر المفتوح عن حركة البرمجيات الحرة في بعض التفاصيل وتتفقان على الجوهرى وهو أن يكون البرنامج في صيغة برنامج المصدر متاحا للاستخدام والتعديل والتطوير بيد أن الأخيرة تضيف بعض الضوابط والتي جعلت منها أكثر قابلية للتوافق مع النشاط التجاري كما سنرى لاحقا. انظر تفصيلا:

Brian W. Carver. Share and Share Alike: Understanding and Enforcing Open Source and Free Software Licenses. Berkeley Technology Law Journal.2005.443-481.p 443-444.

(١٠) يحصر البعض نموذج برمجيات المصدر المفتوح باعتباره: "تطبيقا جديدا لابتكار البرمجيات وتوزيعها والمقترن باستخدام جديد لنظام الملكية الفكرية".

Christopher M. Kelty. Culture's Open Sources: Software, Copyright, and Cultural Critique. Anthropological Quarterly; Summer2004, Vol. 77 Issue 3, p.499.

ويرى البعض بعبارة أكثر اختصارا إن نموذج المصدر المفتوح ما هو إلا: "أسلوب لابتكار وتوزيع البرمجيات".
Davis S. Evans & Anne Layne-Farrar. Software Patents and Open Source The Battle Over Intellectual Property Rights. Summer 2004. University of Virginia Vol. 9, No. 10.p.3.

وتعرفه موسوعة ويكيبيديا بالاتي: إن نموذج المصدر المفتوح، هو: مجموعة من المبادئ والتطبيقات، التي تشجع على الوصول إلى المعرفة الكامنة في مختلف السلع والمنتجات. وهو أكثر تطبيقا وشيوعا في نطاق ابتكار ونشر البرمجيات من خلال إتاحة برنامج المصدر للجمهور مع التخفيف، أو الاستبعاد لقيود الملكية الفكرية.

ويعرفها آخرون إنها حركة جمعت في طياتها معا: منهجية بحث، وأسلوب إنتاج، ونموذج لأداء الأعمال، وتعبير اجتماعي، وتمرد صناعي.

Greg R. Vetter. The Collaborative Integrity of Open-Source Software. Utah Law Review.2004.p.563

(١١) رأى ستالمان إن حماية البرمجيات بنظام الملكية الفكرية سوف يفضي إلى احتكار القلة وسيطرتهم على إنتاج وتوزيع البرمجيات التي يرى من وجهة نظره أن تظل متاحة للجميع: ابتكارا وتطويرا واستخداما وتوزيعا وإعادة ابتكار وإعادة توزيع، أي بمعنى آخر ينبغي أن يكون البرنامج متاحا لكل إنسان أن يستخدمه لاحتياجاته ويعدله كيفما يتفق مع هذه الاحتياجات وله أن يطره وأن يعيد توزيعه بالتعديلات أو التطوير الذي أضافه على أن يتيحه بنفس القدر من الحريات والرخص التي أتاحت له وليس له أن يحتكر أو يكتسب عليه حقوقا استثنائية.

(١٢) عمل ستالمان على صياغة إطار تعاقدى لتأمين الحماية القانونية لأفكاره وأطلق عليه اسما هو (GNU General Public License(GPL). و GNU هو اسم نظام التشغيل الذي شرع في تصميمه كي يكون متوافقا مع نظام تشغيل حاسب UNIX. انظر تفصيلا: Brian W. Carver.Op.Cit.p.444-445 وانظر أيضا الموقع الخاص به وبمؤسسته: مؤسسة البرمجيات الحرة Free Software Foundation

<http://www.fsf.org/philosophy/pragmatic.html>.

وتعتمد فكرة اتفاق الترخيص العمومي على ما أسماه ريتشارد ستالمان بـ (Copyleft) وهو المفهوم الذي يعتمد على استخدام قانون حق المؤلف لتحقيق هدف معاكس تماما للهدف الذي وضع من أجله، وهو فرض قيود على التعامل مع البرمجيات وصيغة برنامج المصدر فيها فالاتفاق يستخدم القانون ذاته لحماية بقاء

البرمجيات متاحة بكل حرية لمن يشاء. ويهدف اتفاق الترخيص العمومي إلى منح أي مستخدم لأي برنامج حر الحق في استخدام هذا البرنامج، نسخه، تعديله وتوزيع هذه النسخ المعدلة دون أن تمنحه الحق في إضافة أية قيود قد يفرضها هذا المستخدم على البرنامج الأساسي أو المعدل. ويمكن أن نترجمه بحق المؤلف الشائع بالمقابل لترجمته: مبدأ الشيوخ عند البعض. انظر: الصناعات الإبداعية. تحرير: جون هارتلي. ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي.. سلسلة عالم المعرفة. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت. الجزء الأول. العدد ٣٣٨. أبريل ٢٠٠٧. ص ١٠٦.

(١٣) تنص ديباجة الترخيص العمومي على الآتي:

To protect your rights, we need to make restrictions that forbid anyone to deny you these rights or to ask you to surrender the rights. These restrictions translate to certain responsibilities for you if you distribute copies of the software, or if you modify it. For example, if you distribute copies of such a program, whether gratis or for a fee, you must give the recipients all the rights that you have. You must make sure that they, too, receive or can get the source code. And you must show them these terms so they know their rights.

(١٤) ينطوي تعريف البرمجيات الحرة على إشكالية تتعلق بطبيعة اللغة الإنكليزية حيث لا توجد في اللغة الإنكليزية مفردتان مختلفتان للتعبير عن معنيي (المجانية) و(الحرية). فكلاهما يعني (Free). هذه الإشكالية تسببت في الكثير من سوء الفهم لمعزى فلسفة البرمجيات الحرة. فعندما يشار إلى البرمجيات الحرة أو المجانية فلا يقصد بمجانيتها من حيث السعر أو التكلفة وإنما يقصد بذلك حرية التصرف في برنامج المصدر من حيث استخدامه وتعديله وإعادة توزيعه بما طرأ عليه من تعديلات أو كمصنف مشتق. وقد نصت ديباجة الترخيص العمومي على ذلك صراحة بالقول:

When we speak of free software, we are referring to freedom, not price.
<http://www.gnu.org/copyleft/gpl.html>..

(١٥) لاسيما وأن مؤسسها ريتشارد ستالمان يدعوا لمنهجه من زاوية فلسفية أخلاقية يصفها البعض بالمثالية في مقابل حركة المصدر المفتوح التي يراها بعض فقهاء القانون بأنها ذات طابع برجماتي(ذرائعي)
Richard Stallman.Copyleft: Pragmatic Idealism, Free Software Foundation.
<http://www.fsf.org/philosophy/pragmatic.html>.

(١٦) تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية حركة اجتماعية وفكرية مناهضة للاحتكار في كافة صورته المادية والعلمية والفكرية بشكل عام فإلى جانب ريتشارد ستالمان ورفاقه في مجال البرمجيات انظر ص هامش رقم (١) من المقدمة حيث عرضنا لأفكار عالم الاقتصاد مايكل بيرلمان وانظر في مجال القانون البروفيسور لورانيس ليسيج.

(١٧) فالمنهج العلمي يقوم على فرض يتم التحقق منه وإثباته الأمر الذي يؤدي إلى نتائج جديدة، ولكي تصبح النتائج العلمية مبررة ومثبتة، لا بد أن تكون قابلة للتكرار بالطريقة نفسها وفي نفس الظروف دون تغيير، ولا بد من إعلانها كي يبني عليها الآخرون نتائج جديدة..

(١٨) لم يعد تشجيع منهج برمجيات المصدر المفتوح شأن المنتمين إلى هذا المنهج والعاملين على تطويره وانتشاره، وإنما تبنته الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية، حيث تعمل الأخيرة على إنشاء شبكة لدعم تطوير البرمجيات مفتوحة المصدر المناسبة للمستخدم العربي، وتحفيز المبرمجين العرب على تطوير البرامج مفتوحة المصدر. أنظر تفصيلاً الوثيقة المنشورة على الانترنت بعنوان: نحو تفعيل خطة عمل جنيف: "رؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية". المساهمون في إعدادها: • جامعة الدول العربية. وآخرون.

<http://www.egyptatwsis.com.eg/Pan%20Arab%20Conference%202005-%20Ahmed%20Sobky.doc>

(١٩) جمال غيطاس. برمجيات المصدر المفتوح منهج للتنمية وليس صراع منتجات. سلسلة مقالات منشورة على مدونة الكاتب. arabinfo.blogspot.com/2004/09/5.html

(٢٠) على سبيل المثال تم تطوير مواصفات بروتوكولات الانترنت التي تتحكم بتدفق المعلومات في شبكة الانترنت وهي (HTTP) Hypertext Transfer Protocol (المواصفات التي تسمح بابتكار المواقع على الشبكة من خلال بروتوكول (HTML) Hypertext Markup Language كبرمجيات مفتوحة المصدر، من قبل تيم بارتنرلي مبتكر شبكة الانترنت الدولية. ويتكون البروتوكول من مجموعة من القواعد التي تُتيح تبادل البيانات (data) والمعلومات (information) بين أجهزة الشبكة. وتؤدي الأنواع المختلفة من البروتوكولات وظائف مختلفة، ومن أهم هذه البروتوكولات: مجموعة بروتوكولات التحكم بالإرسال

- وبروتوكول الإنترنت (Transmission Control Protocol/ Internet Protocol- TCP/IP) وبروتوكول نقل النص المترابط (Hypertext Transfer Protocol- HTTP) والبروتوكول البسيط لنقل البريد (Simple Mail Transfer Protocol- SMTP).
- انظر تفصيلا: الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت.
- <http://www.c4arab.com/showac.php?acid=123>
- (٢١) يشبه البعض شفرة البرنامج المفتوحة للاستخدام والتطوير من قبل الجميع بالسماذ الذي يثري ويطور الزراعة. Dixon, Rod. Open Source Software Law. Norwood, MA, USA: Artech House, Incorporated, 2003. p 25.
- <http://site.ebrary.com/lib/aucairo/Doc?id=10082000&ppg=41>.
- (٢٢) ولم يعد منهج المصدر المفتوح مقصورا على مجال البرمجة فقد تخطاه إلى مجالات علمية وتكنولوجية وفكرية متنوعة فعلى سبيل المثال تعد موسوعة ويكيبيديا من اكبر مشروعات المصدر المفتوح على شبكة الانترنت: <http://www.wikipedia.org>
- Dixon, Rod. Op. Cit. p.33. (٢٢)
- (٢٣) أكثر برمجيات المصدر المفتوح شهرة هو Linux (or Linux GNU) وهو إصدار مطور من نظام التشغيل UNIX الخاص بالحاسبات المتوسطة بدأ العمل فيه ريتشارد ستالمان ثم وضع ما توصل إليه على شبكة الانترنت حيث تم تطويره من خلال مساهمات مئات المبرمجين خلال سنوات عديدة.
- S. Chopra and S. Dexter. A Comparative Ethical Assessment of Free Software Licensing Schemes. Department of Computer and Information Science Brooklyn College of the City University of New York.
- http://www.sci.brooklyn.cuny.edu/~sdexter/copyleft_ethics.html.
- (٢٤) أكدت دراسة أجرتها جامعة ماستريخت (Maastricht) في هولندا المنافع الكثيرة التي تعود على قطاع تكنولوجيا المعلومات الأوروبي بفضل تبني البرمجيات ذات المصدر المفتوح. وأشارت الدراسة إلى أن استخدام برمجيات المصدر المفتوح يعزز الاقتصاد الأوروبي بمبلغ ٢٦٣ مليار يورو تقريبا، ويوفر نحو ٥٧٠ ألف فرصة في المشروعات البرمجية ذات المصدر المفتوح. وذكرت الدراسة أن المبرمجين المختصين بالمصدر المفتوح يشكلون نصف مبرمجي أوروبا وينطوعون بنحو ٨٠٠ مليون يورو أو ما يعادل مليار دولار أمريكي من قيمة العمل. وقد توقعت الدراسة أن تصل نسبة مشروعات المصدر المفتوح إلى ٤% من إجمالي الإنتاج الأوروبي المحلي وذلك بحلول العام ٢٠١٠. انظر تفصيلا: <http://www.aitnews.com/index.php?option=newsDetails&nid=4815>.
- (٢٥) يرى هؤلاء أن نموذج المصدر المفتوح بديل ملائم لحماية برمجيات الحاسب بنظام الملكية الفكرية الذي لم يحقق التوازن المقبول بين الحوافز المطلوبة للإبداع ودواعي نشر المعرفة وهو التوازن الذي يشكل الهدف النهائي لقوانين الملكية الفكرية.
- S.Chopra and S. Dexter. Op. Cit.
- http://www.sci.brooklyn.cuny.edu/~sdexter/copyleft_ethics.htm.
- ..Ibid.p,11(٢٦)
- Mathias Strasser. A New Paradigm in Intellectual Property Law?: The Case Against Open sources. Stanford Technology Law Review. 2001 Stan. Tech. L. Rev. 4.p.1-13.
- Ibid.p.13.(٢٨)
- (٢٩) تحقق الشركات التجارية أهدافها في المشاركة في برمجيات المصدر المفتوح بإتباع إستراتيجيتين: الإستراتيجية الأولى: تهدف إلى توسيع قاعدة المستخدمين من خلال الخدمات المصاحبة لبرمجياتها المفتوحة المصدر مثل: خدمات التدريب، تطويع البرنامج للاحتياجات الخاصة، الصيانة، التحديث.
- الإستراتيجية الثانية: تحرير أجزاء محددة من برمجياتها بهدف الحصول على منافع التطور المحتمل لمجتمع البرمجيات المفتوحة أو من خلال تشجيع التوزيع الواسع لبرنامج مفتوح المصدر، وفرضه كمعيار أمر واقع. والبحث عن مكاسب مالية من خلال الاستغلال التجاري لملحقات أخرى لهذا البرنامج الرئيسي. انظر تفصيلا:
- David S. Evans. Anne Layne Farrar. Software Patents and Open Source: The battle Over Intellectual Property Rights. Virginia Journal of Law and Technology. Summer.2004. Vol 9.No.10.p.1-28.p.22-23.

(٣٠) على سبيل المثال: ينص اتفاق الترخيص العمومي على ضرورة الإشارة إلى التعديلات التي تمت على البرنامج وتاريخها والقائمين على هذه التعديلات، ومع ذلك فإنه بإمكان بعض الشركات أن تحتفظ بالبرنامج وما تضيفه من تعديلات في نطاق استخدامها الخاص دون أن تعيد توزيعه، مما يجعل هذه التعديلات حكراً عليها. تم سك اصطلاح المصدر المفتوح من قبل بروس بيرنس Bruce Perens الذي أسس مع آخرين مبادرة المصدر المفتوح The Open Source Initiative (OSI) ثم تأسست California public benefit corporation كمؤسسة غير ربحية للإشراف على تراخيص برمجيات المصدر المفتوح وجاء تأسيس هذه المبادرة بعد قيام شركة نتسكيب Netscape عام ١٩٩٨ بإطلاق الشفرة المصدرية لمتصفح الإنترنت الخاص بها Navigator.

(31) Brian W. Carver. Share and Share Alike: Understanding and Enforcing Open Source and Free Software Licenses. Berkeley Technology Law Journal. 2005. 443-481.p.449.

ibid (٣٢)

يسمح ترخيص خاص بجامعة كاليفورنيا والمسمى بترخيص توزيع برمجيات بيركلي The Berkeley Software Distribution (BSD) License. للمستخدمين بعدم إعادة نشر برنامج المصدر المفتوح للبرنامج الأصلي ويسمح بإعادة توزيع البرنامج بالتعديلات المضافة عليه في صيغة برنامج الهدف وجرى تطويع هذا الترخيص بحيث تسمح للتقنيات البرمجية الحاصلة على براءات اختراع بان تنشر وفق تراخيصها المفتوحة حيث يمكن دمج البرنامج أو الجزء الحاصل على البراءة مع برنامج مصدر مفتوح مرخص بترخيص BSD بحيث يعاد نشرهما في صيغة برنامج الهدف.

S. Chopra and S. Dexter. A Comparative Ethical Assessment of Free Software Licensing Schemes. Brooklyn College of the City University of New York.p.10

(٣٣) وهكذا سرعان ما تنامي عدد اتفاقيات الترخيص المشمولة ضمن مبادرة المصادر المفتوحة والتي يصل عددها اليوم ٥٧ اتفاقية بما فيها اتفاقية الترخيص العمومية.

Dixon, Rod.Op.Cit.p.22.

(٣٤) لذلك ليس مستغرباً أن تقدم شركات كبرى مثل IBM International Business Machines Sun Microsystems, Hewlett Packard على الاستثمار في برمجيات المصدر المفتوح والتي أصبحت مصدراً استراتيجياً للدخل بالنسبة لها.

Matthew D. Stein. Rethinking UCITA: Lessons From The Open Source Movement. Maine Law Review. 2006. 157-202.p.184.

Brian W. Carver.Op.Cit.p.455. (٣٥)

(٣٦) تتضمن مقدمة الترخيص العمومي القيود الآتية:

To protect your rights, we need to make restrictions that forbid anyone to deny you these rights or to ask you to surrender the rights. These restrictions translate to certain responsibilities for you if you distribute copies of the software, or if you modify it.... We protect your rights with two steps: (1) copyright the software, and (2) offer you this license which gives you legal permission to copy, distribute and/or modify the software If you develop a new program, and you want it to be of the greatest possible use to the public, the best way to achieve this is to make it free software.... if you distribute copies of such a program, ...you must give the recipients all the rights that you have.

(٣٧) ناهيك عن أن تشريعات حق المؤلف تعطي للمستخدم حق تفكيك البرنامج لإعداد برنامج آخر يحقق أغراض التشغيل المتكامل مع البرنامج الأصلي ويشير تعبير التفكيك إلى كونه عكس عملية التجميع أي إعادة البرنامج من صيغة برنامج الهدف إلى صيغته الأولية صيغة برنامج المصدر وهذه العملية تعد حاسمة وجوهرية لتحقيق التشغيل المتكامل للبرنامج مع غيره من البرمجيات. ومن جانب آخر تحقق عملية الهندسة العكسية للبرنامج كشف المتطلبات الفنية التي يعمل البرنامج على تلبيتها مما يتيح لمبرمج آخر أن يعمل على خلق برنامج آخر يلبي ذات المتطلبات والأهداف التي يلبيها البرنامج الأصلي. أنظر تفصيلاً أحكام التوجيه الأوربي الخاص بحماية البرمجيات الصادر في مايو ١٩٩١ لتوحيد أحكام حماية البرمجيات في دول الاتحاد الأوربي على الموقع الخاص بالاتحاد الأوربي.

The European Commission Directive on the legal protection of computer program

ويطلق عليه اختصاراً: The EC Directive .
(٣٨) أنظر مثلاً القسم (١٠٦) من قانون حق المؤلف الأمريكي على موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية: <http://www.wipo.int/wipolex/en>

Kenneth R. Corsello., The Computer Software Rental

Amendments Act of Another Bend in The First Sale Doctrine, Catholic (٣٩)
University Law Review. FALL, 1991. 41 Cath. U.L. Rev. 177-209.p.180-181.

(٤٠) د. عبد الرشيد مأمون. د.محمد سامي عبد الصادق.حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.الكتاب الأول. حقوق المؤلف. دار النهضة.٢٠٠٤. ص ٣٩٧.

(41) Mitchell L. Stoltz, The Penguin Paradox: How The Scope of derivative works in copyright affects the effectiveness of the GNU GPL. Boston University Law Review. December, 2005. 85 B.U.L. Rev. 1439-1447.p.1443-1445.

(42) Brian W. Carver.Op.Cit.p.458-459.

Ibid. (٤٣)

(٤٤) ويصفه قاموس ويبستر بأنه: نموذج من نماذج حق المؤلف الذي تروج له مؤسسة البرمجيات الحرة

Type of copyright promoted by the free software foundation that is intended to promote the distribution of source code.

Webster's New World. Computer Dictionary. ninth edition.2001.Bryan Pfaffenberger.p.93.

(٤٥) وصفناه بنطاق مقارب للملك العام نظراً للحريات والرخص الواسعة المتاحة من خلاله لكنه لا يضع البرنامج في الملك العام لذلك يعرف البعض نظام كوبي لفت بأنه تطبيق لقانون حق المؤلف متى شاء المؤلف استخدام سلطة القانون للإبقاء على البرنامج في الملك العام بشكل فعال وليس خارجه.

Copyleft is an application of copyright law, but one where the copyright owner has used her power to keep software effectively in the public domain, not out of it.

Mitchell L. StoltzOp.Cit.p.1441.

(46) Sharon K. Sandeen, A Contract by Any Other Name is Still

A Contract: Examining The Effectiveness of Trade Secret Clauses to Protect Databases, The Journal of Law and Technology. 2005.pp 119-163.p.133 .

(٤٧) وهي التي تعد من قبيل الأفكار غير المحمية. أنظر التوجيه الأوروبي الذي ينص على عدم حماية العناصر التي تعد من قبيل الأفكار في برامج الحاسب. وطبقاً لهذا المبدأ من مبادئ حق المؤلف, ولما كانت قواعد المنطق logic والخوارزم algorithms ولغات البرمجة programming language تحتوي على أفكار ومبادئ فان الأفكار والمبادئ التي تقوم عليها ليست محمية بمقتضى هذا التوجيه. ونلاحظ أن المشرع الياباني كان أكثر تشدداً حيث نص على عدم حماية اللوغارتيما ولغات البرمجة في المادة العاشرة من قانون حق المؤلف الياباني.

Jack M. Haynes, Computer Software: Intellectual Property Protection in The US and Japan, The John Marshall Journal of Computer & Information Law. 13 J.

Marshall J. Computer & Info. L. 245- 267. p.262- 263.

(٤٨) أنظر حول التوحيد القياسي والتشغيل المتكامل للبرمجيات: محمد حسن عبد الله. حقوق الملكية الفكرية (الأحكام الأساسية). الأفاق المشرقة ناشرون. الشارقة. الطبعة الأولى. ٢٠١١. ص ٣٢٦ وما بعدها.

(٤٩) انظر تفصيلاً حول الترخيص باستخدام البرمجيات بنموذج فض العبوة. محمد حسن عبد الله. المرجع السابق. ص ٣٤٥ وما بعدها.

(50) GmbH, 21 O 6123/04 Welte v. Sitecom Germany

http://www.jbb.de/judgment_dc_munich_gpl.pdf.

مشار إليه لدى: 32. Dixon, Rod.Op.Cit.p

المراجع:

- طلبة , محمد فهمي وآخرون (١٩٩٢) , الحاسبات الالكترونية, حاضرها ومستقبلها. موسوعة دلتا للكمبيوتر- مطابع الكتاب المصري الحديث.
- عبدالله, محمد حسن (٢٠١١), **حقوق الملكية الفكرية (الأحكام الأساسية)**. الآفاق المشرقة ناشرون. الشارقة. الطبعة الأولى..
- غيطاس, جمال. **برمجيات المصدر المفتوح منهج للتنمية وليس صراع منتجات**. سلسلة مقالات منشورة على مدونة الكاتب. arabinfo.blogspot.com/2004/09/5.html
- مأمون, عبد الرشيد, وعبد الصادق, محمد سامي (٢٠٠٤). **حقوق المؤلف والحقوق المجاورة**. الكتاب الأول. **حقوق المؤلف**. دار النهضة.
- الهادي , محمد محمد (٢٠٠٠) , **المؤتمر العلمي الخامس لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات**. الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات. تطوير صناعة البرمجيات في مصر المكتبة الأكاديمية. القاهرة..
- هارتلي , جون (٢٠٠٧ , أبريل). **الصناعات الابداعية**. ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت. الجزء الأول. العدد ٣٣٨.
- Brian, W.C. (2005). **Share and Share Alike: Understanding and Enforcing Open Source and Free Software Licenses**. Berkeley Technology Law Journal, pp. 443-481.
- Chopra, S., & Dexter. S. (ND). **A Comparative Ethical Assessment of Free Software Licensing Schemes**. Brooklyn College of the City University of New York.
- Christopher, M.K. (Summer 2004). Culture's Open Sources: Software, Copyright, and Cultural Critique. **Anthropological Quarterly**, Vol. 77 Issue 3.
- David, S. E., & Anne, L. (Summer 2004). Software Patents and Open Source. **The Battle Over Intellectual Property Rights University of Virginia**, Vol. 9, No. 10.
- Dixon, R. (2003). **Open Source Software Law**. Norwood, MA, USA: Artech House, Incorporated.
- Greg, R.V. (2004). **The Collaborative Integrity of Open-Source Software**. Utah Law Review.
- Himanshu, S.A. (1995). The Lack of Protection Afforded Software under the Current Intellectual Property Laws. Copyright (c) Cleveland State University. **Cleveland State Law Review**. 1995. Clev. St. L. Rev 43,pp, 19-41.
- Ilene, R. (1993). **Software Piracy Is A Bigger Problem Than You May Realize**, C848 ALI-ABA 323, p. 325.
- Jack, M.H. (ND). Computer Software Intellectual Property Protection in the US and Japan. **The John Marshall Journal of Computer & Information Law**, 13 J. Marshall J. Computer & Info. L. 245- 267. pp.262- 263.
- Kenneth, R.C. (Fall, 1991). The Computer Software Rental Amendments Act of 1990: Another Bend in The First Sale Doctrine. **Catholic University Law Review**. 41 Cath. U.L. Rev. 177-209.p.180-181.

-
- Lawrence, L. (ND). **Free Culture: How Big Media Uses Technology and the Law to Lock Down Culture and Control Creativity**. The Penguin Press. New York.p.12.
- Michael, P. (2004). **Steal This Idea: Intellectual Property and the Corporate Confiscation of Creativity**. Palgrave: MacMillan.
- Mitchell, L.S. (2005). The Penguin Paradox: How the Scope of Derivative Works in Copyright Affects the Effectiveness of The Gnu gpl, **Boston University Law Review**, December, 85 B.U.L. Rev. 1439-1447.p.1443-1445.
- Pamela, S., & Randall, D. (December, 1994). Mitchell D. Kapur, & J.H. Reichman, A manifesto Concerning The Legal Protection of Computer Programs, **Columbia Law Review**. 94 Colum. L. Rev. pp, 2308-2431.
- Richard, S. (ND). **Copyleft: Pragmatic Idealism, Free Software Foundation**. <http://www.fsf.org/philosophy/pragmatic.html>.
- Sharon, K. S. (2005). A Contract By Any Other Name is Still a Contract: Examining the Effectiveness of Trades Clauses to Protect Databases. **The Journal of Law and Technology**, pp119-163.